(٤٧)

الكتاب والسنة معاً

العدد (١٨٥) جمادي الأولى (١٤٠٠هـ) مارس (١٩٨٠م)

لا يعرف التاريخ إلا قرآنا واحدًا منشور النسخ بين جماهير المسلمين من ليلة القدر الأولى إلى يوم الناس هذا، ولم يحدث خلاف على هذه الحقيقة خلال أربعة عشر قرنًا مضت، فكتاب المسلمين واحد وقد حاول بعض المستشرقين الصغار أن يختلق ريبة حول ذلك فزعم أن عند الشيعة مصحفًا آخر، وهو زعم ساقط كان أقل من أن نثبته هنا، ولكنا ترخصنا في ذكره ليعلم من يجهل أن القرآن الذي يحفظه جميع المسلمين ويحتفظون بنسخه في بيوتهم واحد! واحد!.

ولم يؤثر عن شيعي أو سني أو خارجي أو صوفي أن لديه قرآنًا آخر غير هذا الكتاب الفذ، إن المصحف يطبع في القاهرة فيقتنيه مسلمو إيران والهند من الشيعة دون أي تردد عالمين بأن هذا هو الوحي الذي نزل على نبيهم.

وظاهر أن الأقدار ضاعفت أسباب الصيانة لهذا الكتاب حتى انفرد بهذه المكانة التي لم يظفر بها كتاب سماوي آخر.

ومع كثافة الأسانيد المتواترة التي دفعت بهذا الكتاب إلينا، فإن هناك نظرًا آخر جديراً بالاحترام كله، إن حديث القرآن عن الله ولقائه ومطالبه من عباده يعلو كثيرًا جدًّا عن نظيره في الكتب الأخرى.

فتالي القرآن يشعر بأن الله واحد، واسع، عظيم، أعلى، جدير بالحمد كله، والمجد كله، يستحيل أن ينسب إليه نقص أو يكون فوق كماله كمال.

وتالي العهد الجديد يشعر بأن الله تجسد وقتل في سياق غامض حافل بالمتناقضات، وفي التوراة كما سجلها العهد القديم لا توجد كلمة عن لقاء

الله، ولا يوجد ذكر ليوم القيامة، الحديث كله عن الشعب المختار، وحقوقه في هذه الدنيا وواجباته تجاه رب إسرائيل! فأي تدين هذا؟

والحديث عن يوم القيامة في العهد الجديد إما أن يؤخذ عن طريق الرؤى في المنام، أو الإشارات الروحية ليوم الدينونة.

والبون بعيد بين هذا الأسلوب الخافت وبين الهدير الذي يسمع دويه في الوعد والوعيد، ومشاهد القيامة وصور الحساب والثواب والعقاب كما تكاثرت في سور القرآن.

والجانب الإنساني الحر ظاهر في القرآن الكريم، فأنت وحدك صانع مستقبلك، ومصور ملامحك، إن أحسنت لم يستطع أحد أن يعترض طريقك إلى الجنة.. وإن أسأت لم يستطع أحد أن ينقذك من النار ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ (**فصلت**: ٤٦) فلا وسطاء ولا شفعاء ولا قرابين على نحو ما تصور الوثنية أو على نحو ما تصور الأديان السماوية التي انحرفت.

والقرآن- بهذا الواقع المشرق- جدير أن يكون الصوت الفذ المنبعث من السماء، فلو لم تدعمه أسانيد التواتر الغنية السخية لقال العقل: ما يصح عن الله إلا هذا.

ومن هنا فنحن نوقن بأن القارات الخمس لا تحوي سجلًّا للوحي الأعلى إلا في هذا الكتاب العزيز.

ومن هنا أيضًا جاء خلود الرسالة التي بقي مصدرها الأول خالدًا ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيل مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (**فصلت**: ٤٢).

وقد اتفق المسلمون على أن القرآن هو المصدر الأول لتعاليم الإسلام، والمعجزة الباقية أبد الدهر لنبيه عليه الصلاة والسلام، كما اتفقوا على أن

السنة المطهرة هي مصدره الثاني، ونقف وقفة قصيرة أمام هذا المصدر.

تواجه السنة النبوية هجومًا شديدًا في هذه الأيام وهو هجوم خال من العلم ومن الإنصاف، وقد تألفت بعض جماعات شاذة تدعي الاكتفاء بالقرآن وحده.

ولو تم لهذه الجماعات ما تريد لأضاعت القرآن والسنة جميعًا، فإن القضاء على السنة ذريعة للقضاء على الدين كله.

إن محاربة السنة لو قامت على أسس علمية لوجب ألا يدرس التاريخ في بلد ما، لماذا يقبل التاريخ- على أنه علم- وتهتم كل أمة به، مع أن طرق الإثبات فيه مساوية أو أقل من طرق الإثبات في الحديث النبوي؟

وأمر آخر نحب أن نثيره، لماذا تدرس سير العظماء وكلماتهم وتعرض للتأسي والإعجاب ويحرم من ذلك الحق رسل الله، وفي صدارتهم سيد أولئك الرسل مروءة وشرفًا، وبيانًا، وأدبًا، وجهادًا، وإخلاصًا؟

إن بعض البله يتصور الأنبياء أبواقًا لأمين الوحي، يرددون ما يلقيه إليهم، فإذا انصرف عنهم هبطوا إلى مستوى الدهماء، وخبا نورهم.

أي غفلة صغيرة في هذا التصور؟

إن الأنبياء رجال أكابر أكارم، مصطفون من بين الألوف المؤلفة لصفاء فطرتهم، وزكاة أفئدتهم، ونفاسة معادنهم.

والوحي الذي يمر بنفوسهم يتألق في جوانبهم ويتأنق في سيرهم ويضوع شذاه في إيمانهم وصلاحهم، فإذا لم يكن هؤلاء قدوة فمن القدوة؟

الأدباء القوالون وحسب؟ الساسة الماكرون وحسب؟ القادة السفاحون وحسب؟ ما أغرب أحكام البشر!

إن الله في كتابه أحصى أسماء ثمانية عشر نبيًا من الهداة الأوائل ثم قال

للهادي الخاتم: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَالَمِينَ﴾(الأنعام: ٩٠).

فإذا برز للإنسانية إنسان كامل، التقت في سيرته شمائل النبوات كلها، وتفجرت الحكمة على لسانه كلمات جوامع، واستطاع- وهو الفرد المستوحش- أن يحشد من القوة ما يقمع كبرياء الجبابرة، ويكسر قيود الشعوب، ويوطئ الأكناف للحق المطارد.. إذا يسر الله للإنسانية هذا الإنسان العابد المجاهد الناصح المربي جاء غر يقول: لا نأخذ منه ولا نسمع له، ثم يستطرد مخفيًا غشه: حسبنا كتاب الله! وهل السنة الا امتداد لسناه، وتفسير لمعناه وتحقيق لأهدافه ووصاياه؟ على أننا نعتب على جماعات كثيرة تنتسب للسنة وتظهر التمسك بها، فإن مسلكها قد يكون من وراء انصراف بعض الناس عن السنن وشكهم في جدواها، ونأخذ على هذه الجماعات أمرين، أولهما أنها تخلط الصحيح بالسقيم، ولا تدري بدقة ما يقبل ويرد من المرويات.

وقد لاحظت عند تحديد الوضع الاجتماعي للمرأة أنه ما يجيء حديثان في قضية تتصل بها إلا أخر الصحيح وقدم الضعيف! فزيارة المرأة للقبور ترويها أحاديث صحيحة، ولكن بعض أهل العلم يقدمون عليها حديثًا ضعيفًا يلعن زائرات القبور.

ورؤية المرأة للرجال- مع غض البصر- ترويها أحاديث صحيحة ولكن بعض أهل العلم يطوون ما صح وينشرون آثارًا واهية أن المرأة لا ترى رجلا ولا يراها رجل! وقد وضعت تفاسير وذكرت مرويات لتقرير أن وجه المرأة عورة، وأن الإسفار عنه جريمة، وليس وراء هذا الزعم سنة صحيحة، ولا فقه قائم.

ولعل هذا القصور العلمي وراء الانهيار الاجتماعي أمام زحف المدنية الحديثة، خذ مثلا هذه القضية الاجتماعية الحساسة، قضية المهور، فإن الأحاديث الصحيحة وردت برفض المغالاة فيها.. روى مسلم عن أبي هريرة

قال: «جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني تزوجت امرأة من الأنصار، فقال له النبي على كم تزوجتها؟ فقال: على أربع أواق من فضة، فقال له النبي ﷺ على أربع أواق! كأنما تنحتون الفضة من عرض هذا الجبل!»

وظاهر من تعليق الرسول أنه استكثر المهر.

والأصل في المهور التيسير، وسنته ﷺ في نسائه وفي بناته التيسير، والأحاديث في ذلك كثيرة.

ولكن هذه الأحاديث الكثيرة طويت طيًّا وانهزمت أمام رواية جاءت أن امرأة جادلت عمر بن الخطاب في زيادة المهور وهزمته مستشهدة بقوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا﴾(النساء: ٢٠).

وهذه الرواية لم تأت بسند صحيح، بل في رجالها انقطاع وضعف، ولو تجاوزنا ذلك- وما يجوز تجاوزه- فإن موضوع الآية ومعناها ليس محل الاستشهاد، إذ الآية في شخص يريد تبديل زوجة بأخرى ويريد أن يسترد من الزوجة المتروكة ما أعطاه إياها مهرًا فرفض القرآن هذا المسلك الصغير، وبيّن أنه ما يجوز أخذ شيء من المرأة المهجورة ولو أمهرها قنطارًا.

والعبارة تفيد المبالغة، ولو لم تفدها فالأمر يتصل بقضية أخرى غير إنشاء البيوت، وإعفاف الرجال والنساء، وإغلاق أبواب الحرام وتفتيح أبواب الحلال، وحماية الأمة من التسول الجنسي ومقاذر الانحراف.

وقد لاحظت أن هناك أحاديث ضعيفة تحكم المجتمعات الإسلامية وتهزم الأحاديث الصحيحة بل المتواترة، خذ مثلًا رفض صلاة النساء في المساجد، فقد فهم من أحاديث لم يروها رجال الصحيح ومع ذلك فقد أقر الرفض عمليًّا، وطويت الأحاديث المتواترة والصحيحة في هذه القضية المتصلة بأهم عبادات الإسلام، والتصرف في السنة بهذا الأسلوب لا يمكن أن يكون دينًا قويمًا ولا صراطًا مستقيمًا، أما الأمر الثاني الذي يؤخذ على المشتغلين بالسنن عمومًا فهو قصورهم الفقهي وليست لهم قدم راسخة في فقه الكتاب الكريم! مع أنه الأصل، كما أنهم يأخذون الأحاديث مقطوعة عن

ملابساتها، ولا يضمون إليها ما ورد في موضوعها من مرويات أخرى قد تؤيدها وقد تردها.

خذ هذين المثلين مما عرض لي في القاهرة وأنا مهموم بقضايا الدعوة.

أولًا: وقف خطيب يدعي السلفية يروي للناس أن والد الرسول ﷺ في النار، وكان ذلك لمناسبة احتفال المسلمين بالمولد النبوي! وقلت للناس: هذا الحديث يخالف قوله تعالى ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾(**الإسراء: ١٥**) وقد ثبت أن جيل الرسول الكريم وصحابته كلهم لم يبعث أحد إلى آبائهم ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَٰفِلُونَ﴾(**يس: ٦**) ﴿ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴾(**السجدة: ٣**) ومعنى هذا أن عبدالله وأمثاله لا يعذبون، ولا يدخلون النار، ويكفي هذا الخلاف لنقض الحديث فهو علة تقدح في صحته.

وعلماء المصطلح يردون المتن إذا خالف ما هو أصح وأوثق.

وليس بعد حكم القرآن الكريم حكم، ولعل الراوي فهم أن تعذيب المشركين جميعًا هو الأساس، وأن استثناء أهل الفترة رحمة فوق العدل، فساق الحديث لتوكيد المعنى الأول.

وعلى أية حال فإن رواية هذا الحديث في خطبة جامعة وفي مناسبة الاحتفال بالمولد النبوي جلافة وجهالة غليظتان.

ثانيا: وقال خطيب آخر يدعي التصوف: إن الله ليلة المعراج نزل لمحمد وأوحى إليه. وقلت للناس: ما روي في ذلك كان رؤيا منام، ومع ذلك فقد رفضه الحفاظ وردوه ردًّا شديدًا وعدوه من العثرات القليلة التي أخذت على راويه. وقد لاحظت أن المطابع وضعت في أيدي الجماهير نسخًا كثيرة من الموطأ ومن الصحيحين، وكثيرًا ما يقرأ العامة أحاديث فوق مستواهم،

والحديث إن لم يقدمه عالم فقيه، أو إذا لم يصحب بشرح يلقي ضوءًا كاشفًا على معناه، ربما كان مثار فتنة ولغط.. وكم من أنصاف متعلمين أساءوا إلى السنة بضعف الفقه وقصور البصر.. والخلاصة أن طاعة رسول الله ﷺ من طاعة الله تبارك وتعالى ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ﴾(**آل عمران: ١٣٢**) ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾(**النساء: ٨٠**) وأن من زعم أن الرسول يجوز عصيانه فيما أمر به ونهى عنه فهو كافر باتفاق المسلمين.. وقد بذلت جهود لم يبذل مثلها في الوقوف على تراث بشر كي يعرف ماذا قال الرسول حقًا.. وانتهت هذه الجهود بجملة حقائق محترمة:

١ - إن في السنة ما هو متواتر لفظًا أو معنى، وهذا النوع من السنن يشبه القرآن الكريم فيما أتى به من أحكام، ولا يمكن رده، وهو كثير في التراث النبوي وعليه تقوم الكثرة الكاثرة من الأحكام المقررة، وليس بصحيح أن المتواتر في السنة ضيق النطاق، ربما كان ذلك فيما تواتر لفظه، أما ما تواتر معناه فهو أساس مقررات فقهية كثيرة والواقع أن أخبار الآحاد من الناحية العملية لا تشكل مساحة كبيرة من السلوك الإسلامي المهم، فإن ما لا بد منه تكفلت به نصوص ثابتة بيقين.

٢ - وجمهور الأمة يقبل سنن الآحاد ويعدها دليلًا على الحكم الشرعي الذي نتعبد الله بإقامته، ومن الناس من عد هذه السنن مفيدة لليقين الذي يفيده التواتر- ما دامت صحيحة- ولكن جمهور العلماء يقبل سنن الآحاد في الأحكام العملية والفروع الفقهية ولا ينقلها إلى ميدان العقيدة الذي يقوم الأمر فيه على القطع، ومعنى ذلك أن سنن الآحاد تفيد الظن العلمي وحسب.

٣ - مع اتفاق الفقهاء على أن سنن الآحاد قرينة مقبولة في إفادة الحكم الشرعي فإن عددًا من الأئمة يتجاوز هذه السنن إذا كانت هناك قرينة أقوى منها في إفادة حكم الله، «فمالك» مثلًا يرى عمل أهل المدينة أدل

على السنة النبوية من حديث الآحاد مهما كانت صحته، و«الأحناف» يرون أن حديث الآحاد لا ينهض على إثبات الفرضية وحده، ولا ينهض كذلك على إثبات الحرمة ولكنه يثبت أحكامًا أقل رتبة.. وغالى بعضهم فجعل القياس القطعي أرجح من سنن الآحاد.

ودراسة السنة علم له رجاله الخبراء، ولا يقبل في هذا الميدان ما يرسله السفهاء من أحكام طائشة تجعل التطويح بالسنة الشريفة أمرًا جائزًا أو تجعل تكذيب حديث ما هوى مطاعًا.

إنه لا فقه بغير سنة ولا سنة بغير فقه، وقوام الإسلام بركنيه كليهما من كتاب وسنة وفي ذلك يقول الأستاذ الإمام حسن البنا: «القرآن الكريم والسنة المطهرة مرجع كل مسلم في تعرف أحكام الإسلام، ويفهم القرآن طبقًا لقواعد اللغة العربية من غير تكلف ولاتعسف ويرجع في فهم السنة إلى رجال الحديث الثقات».